جمهورية مصر العربية

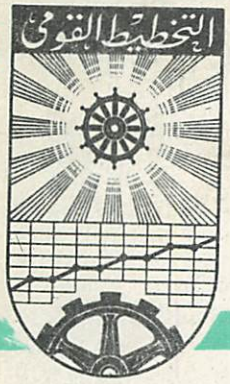

معهد التخطيط القومى

مذكرة رقم (١٣٠٢)

الصناعات الصغيرة وتنميتها

اعداد

دكتور / ممدوح فهمى الشـــرقاوى

يوليو ١٩٨١

القـاهـــرة
طريق صلاح سالم مدينـة نصـر

المحتويـــــات

	الصفحة
١ ــ مفهوم الصناعات الصغيره •	
٢ ــ دور الصناعات الصغيره •	
أ ــ العمالـه	١
ب ــ الناتج	٢
حـ ــ التوزيع الاقليمـى	٤
٣ ــ أهمية تنمية الصناعات الصغيره •	٩
أ ــ العماله و الناتج الصناعـــــى	٩
ب ــ الفائض الاقتصادى للمجتمـــــع	١٠
حـ ــ تنمية الصـــــادرات	١٣
٤ ــ النشاطات الاقتصادية الأكثر فاعلية للصناعات الصغيرة •	١٥
٥ ــ المشاكل التى تفوق تنمية الصناعات الصغيـــرة •	١٨
أ ــ اغفال الدولة لدور الصناعات الصغيرة	١٨
ب ــ سيطرة القطاع العام على النشاط الصناعى	١٩
حـ ــ التمويـــل	٢٢
٦ ــ بعض المقترحات للنهوض بالصناعات الصغيـرة •	٢٦

الصناعات الصغيرة و تنميتها

١ ـ مفهوم الصناعات الصغيـرة

توجد آراء عديدة بخصوص تحديد مفهوم الصناعات الصغيرة. هذه الآراء تستند علـى العديد من المعايير مثل رأس المال المستثمر، عدد العاملين، درجة الانتشار، مستـوى التنظيم، كمية أو قيمة الانتاج و مستوى الجوده، الخدمات المقدمة من قبل الدولة، ... الخ. و فى هذا الصدد و دون الدخول فى تفاصيل هذه الآراء، فان مفهوم الصناعات الصغيرة مـن وجهة نظرنا يعنى تلك المنشآت التى يعمل بها أقل من ٥٠ مشتغلا. مثل هذا التعريف يتفق مع وجهة نظر منظمة العمل الدولية كما أن البيانات المستمدة من العديد من الدول توضح أن هذا التعريف يجب غالبية المعايير السابقة. و فى مصر برغم أن بنك التنمية الصناعية يعرف الصناعـات الصغيرة بتلك المنشآت التى لايزيد رأسمالها عن ١٠٠ ألف جنية، فان هذا التعريف يتفق مـع التعريف السابق ذكـره.

٢ ـ دور الصناعات الصغيره فى التنمية الصناعيـة

حتى يمكننا القول بأن الضناعات الصغيرة قامت بدور هام أم لا فى التنمية الصناعية فى مصـر فان الأمر يقتضى منا اجراء مقارنه سريعه مع أحدى الدول التى لعبت الصناعات الصغيـرة دورا فعالا خلال مراحل تنميتها الصناعية المختلفة، الا و هى اليابـان.

و فى ظل البيانات المتاحه عن الصناعات الصغيره فى مصر و التى تعد محدوده و لاتتصـف بالدورية، فان المقارنة مع اليابان تقتصر على مساهمة هذه الصناعات فى الناتج و العماله الصناعيـة، و ذلك فى عام ١٩٦٧.

أولا : العمالـه

من الجدول رقم (١) يتضح لنا أن الصناعات الصغيرة فى مصر استوعبت ٦ر٤٥٪ مـن اجمالى العمالة بقطاع الصناعه التحويليه مقابل ٩ر٤١٪ فى اليابـان.

و مما يلفت النظر هو الاختلاف الكبير بين مصر و اليابان فى درجة مساهمة الصناعات للصغيرة حسب حجومها المختلفة. فبخصوص مصر تتركز العماله بالمنشآت التى يعمل بها أقل من عشـرة

مشتغلين ، بينما ساهمت المنشآت الصناعيه التي يعمل بها من ١٠ الى ٤٩ مشتغلا بـــدور متواضع فى استيعاب العمالـه .

و هذا على عكس الدور الذى لعبته الصناعات الصغيره فى اليابان حيث استوعبت المنشآت التى يعمل بها من ١٠ الى ٤٩ عاملا الجزء الرئيسى من العمالـه .

مساهمة المنشآت الصناعية
الصغيرة فى اجمالى العمالـه الصنـاعيـــة
مصـر و اليابان ، ١٩٦٧

جـدول ١

حجـم المنشـآت (عدد العامليـــن)	مصـــــر	اليابـــان
أقل من ١٠	٣٥ر٣	١٦ر٤
١٠ ــ ٤٩	١٠ر٣	٢٥ر٥
اجمالـى	٤٥ر٦	٤١ر٩

الصدر: مصر ، الجهاز المركزى للتعبئة العامة و الاحصاء ، احصاء الانتاج الصناعـــى ١٩٦٧ .
اليابان ، كتاب الاحصاء السنوى ، ١٩٧٢ .

ثانيـا : الناتج الصناعـى

بالرغم من أن المنشآت الصناعيه فى مصر استوعبت ٤٥ر٦٪ من اجمالى العماله بقطاع الصناعة التحويلية ، الا أنها ساهمت بحوالى ٢١ر٨٪ فى الناتج الصناعـى .

و بالمقارنة باليابان نجد بالرغم من أن الصناعات الصغيرة استوعبت ٤١ر٩٪ من العمالـــة الصناعية فانها ساهمت بحوالى ٢٦ر٣٪ من الناتج الصناعـى .

و هذا مايعكس لنا التواضع النسبى للدور الذى قامت به الصناعات الصغيره فى المساهمه الفعاله فى الناتج الصناعى فى مصر. و لعل السبب الرئيسى فى ذلك يرجع الى تركيز الصناعات الصغيره فى المنشآت التى يعمل بها أقل من عشرة عمال ، و التى يغلب عليها طابع المنشآت الفرديه. مثل هذه المنشآت غالبا ماتعتمد على العمل اليدوى ، أى أن رأس المال المستثمر للعامل يكاد يكون معدوما مما جعلها غير قادره على الدخول فى نشاطات انتاجية غير تقليديه. هذا بالاضافة الى أن المنشآت التى يعمل بها من ١٠ الى ٤٩ مشتغلا قامت بدور متواضع.

مساهمة المنشآت الصناعية
الصغيره فى اجمالى ناتج الصناعة التحويليه
مصر و اليابان ١٩٦٧

جدول ٢

حجم المنشآت (عدد العاملون)	مصر	اليابان
أقل من ١٠	١٥٫٧	٧٫٧
١٠ - ٤٩	٦٫١	١٨٫٦
اجمالى	٢١٫٨	٢٦٫٣

المصدر:
أنظر الجدول السابق (جدول ١)

التوزيع الاقليمـــى

ان من الخصائص الرئيسية المميزة للصناعات الصغيرة هو مقدرتها على الانتشار بيـــن أقاليم المجتمع المختلفة • ومن ثم المقدرة على تحقيق قدر كبير من عدالة التنمية الاقليميـــة • والجدول رقم (٣) ، (٤) يوضحان التوزيع الاقليمى للمنشآت الصناعية الصغيرة والعامليـــن بهـــا •

فمن الجدول رقم (٣) والمتعلق بالتوزيع الاقليمى للمنشآت الصناعية الصغيرة يتضـــح لنا مايلـــى :

— أن القاهرة استحوذت على ٣ر٤٣٪ من اجمالى عدد المنشآت الصناعية الصغيرة فى عام ١٩٦٦/١٩٦٧ • وبالرغم من أن عام ١٩٧٠/١٩٧١ أوضح انخفاضا طفيفا فى عـــدد المنشآت الصناعية الصغيرة الموجودة فى القاهرة حيث بلغ ١ر٤٠٪ ، الا أنه اذا نظرنـــا الى التطور الذى حدث فى عدد تلك المنشآت فى القاهرة الكبرى (القاهرة ، الجيزة القليوبية) فأنه يتضح لنا أن المنشآت الصناعية الصغيرة لاتتركز فى القاهرة الكبـــرى فحسب بل وأن نصيبها النسبى من اجمالى عدد المنشآت الصناعية الصغيرة ارتفع مـــن ٥٣ر٠ ٪ فى عام ١٩٦٦/١٩٦٧ الى ٥٤ر٧٪ فى عام ١٩٧٠/١٩٧١ ويرجع ذلك الـــى أن نسبة المنشآت الصناعية الصغيرة بحجمها المختلفين من اجمالى عدد المنشـــآت المقابل لكليهما حققت زيادة ملحوظة ولاسيما فى محافظة الجيزة •

— ان محافظة الاسكندرية تحتل المرتبة الثانية بعد القاهرة من حيث الأهمية النسبية كمـا وأن نصيبها النسبى من اجمالى عدد المنشآت الصناعية الصغيرة ارتفع من ٨ر١٣ ٪ فى عام ١٩٦٦/١٩٦٧ الى ٧ر١٤ ٪ فى عام ١٩٧٠/١٩٧١ • غير أن نسبة المنشـــآت الصناعية الصغيرة التى يعمل بها من ٢٥ ـ ٤٩ مشتغلا من اجمالى عدد منشـــآت هذه الفئة سجل انخفاضا ملحوظا حيث بلغ ٦ر١٠ ٪ فى عام ١٩٧٠ / ١٩٧١ مقابل ٤ر١٤ ٪ فى عام ١٩٦٦/١٩٦٧ •

التوزيع الاقليمى لمنشآت القطاع الخاص بالصناعة التحويلية
حسب حجم المنشأة
١٩٦٦/١٩٦٧ — ١٩٧٠/١٩٧١

جدول ٦٣ (عدد)

المحافظات / فئات حجم المنشأة (عدد المشتغلين)	١٠ — ٢٤		٢٥ — ٤٩		٥٠ فأكثر		اجمالى	
	١٩٦٦/١٩٦٧	١٩٧٠/١٩٧١	١٩٦٦/١٩٦٧	١٩٧٠/١٩٧١	١٩٦٦/١٩٦٧	١٩٧٠/١٩٧١	١٩٦٦/١٩٦٧	١٩٧٠/١٩٧١
القاهره	١ر١٦٦	١ر٠٤٦	٣٨١	٤١٦	١٥٤٧	١٤٢٧	١ر٧٣٩	١ر٦٣٩
الاسكندريه	٣٧٣	٤١٦	١٢٠	٩٨	٤٩٣	٥١٤	٥٥٩	٥٨٣
دمياط	٣٧	٣٣	٩	١٣	٤٦	٤٦	٤٧	٤٩
الدقهليه	٧١	٩١	٢٧	٢٣	٩٨	١١٣	١٠٦	١٢٣
الشرقيه	٥٦	٦٩	١٦	٣٧	٧٣	١٠٦	٧٦	١١٠
القليوبيه	٨٤	١٣٤	٧٥	٨٦	١٥٩	٢٢٠	٢٠٢	٢٧١
كفر الشيخ	٢٩	٤٧	٥	٣	٣٤	٥٠	٣٥	٥١
الغربيه	١٨٨	١٩٠	٧٨	٥٧	٢٦٦	٢٤٧	٢٩٠	٢٧٠
المنوفيه	٥٢	٤٩	١٤	١٤	٦٦	٦٣	٢٧٠	٦٦
البحيره	٦٦	٧٠	٢٧	١١	٩٣	٨١	٩٨	٨٥
الجيزه	١٢٣	١٤٩	٦٤	١٤٤	١٨٧	٢٩٣	٢١٥	٣٠٢
بنى سويف	٣٨	٣٩	—	٨	٣٨	٧٧	٤٣	٥١
الفيوم	٤٣	٥٩	٥	٩	٤٨	٦٨	٥٣	٦٨
المنيا	١١١	٦٦	٤	١	١١٥	٦٧	١١٥	٦٧
اسيوط	٦٩	٨٤	١	—	٧٠	٨٤	٧٣	٨٦
سوهاج	٢٢	٢٠	٣	٣	٢٥	٢٣	٢٥	٢٣
قنا	٩٨	٩	١	١	٩٩	١٠	٩٩	١٠
أسوان	٦	٤	—	—	٦	٤	٦	٤
البحر الاحمر	—	—	—	—	—	—	—	١
مطروح	—	١	—	—	—	١	—	٢
بور سعيد	٣١	—	٣	—	٣٤	—	٣٥	—
السويس	٤٠	—	٢	—	٤٢	—	٤٢	—
الاسماعيليه	٤١	—	١	—	٤٢	—	٤٢	—
اجمالى	٢ر٧٤٤	٢ر٥٧٢	٨٣٦	٩٢٣	٣٥٨٠	٣٤٩٥	٣ر٩٧٠	٣٨٦١

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء، احصاء الانتاج الصناعى ١٩٦٧/٦٦ ، ١٩٧٥ .

التوزيع الاقليمى لمنشآت القطاع الخاص بالصناعة التحويلية
حسب حجم المنشـــأة
١٩٦٧/١٩٦٦ ــ ١٩٧١/١٩٧٠

جدول ٣

(نسبه مئويه)

المحافظات / فئات حجم عدد المشتغلين	١٠ ــ ٢٤		٢٥ ــ ٤٩		٥٠ فأكثر		اجمالـــى	
	١٩٦٦/١٩٦٧	١٩٧٠/١٩٧١	١٩٦٦/١٩٦٧	١٩٧٠/١٩٧١	١٩٦٦/١٩٦٧	١٩٧٠/١٩٧١	١٩٦٦/١٩٦٧	١٩٧٠/١٩٧١
القاهرة	٤٢ر٥	٤٠ر٦	٤٥ر٦	٤٥ر١	٤٣ر٣	٤٠ر١	٤٣ر٨	٤٢ر٥
الاسكندريه	١٣ر٦	١٦ر٢	١٤ر٤	١٠ر٦	١٣ر٨	١٤ر٧	١٤ر١	١٥ر٠
دمياط	١ر٤	١ر٣	١ر١	١ر٤	١ر٣	١ر٣	١ر٢	١ر٣
الدقهليه	٣ر٦	٣ر٥	٣ر٢	٣ر٣	٢ر٧	٣ر٣	٢ر٧	٣ر٢
الشرقيه	٢ر٠	٢ر٧	١ر٩	٤ر٠	٠ر٣	٣ر٠	١ر٢	٢ر٨
القليوبيه	١ر٣	٥ر٢	٨ر٩	٩ر٣	٤ر٥	٦ر٣	٥ر١	٧ر٠
كفر الشيخ	١ر١	١ر٨	٠ر٦	٠ر٣	١ر٠	١ر٤	٠ر٨	١ر٣
الغربيه	٦ر٩	٧ر٤	٩ر٣	٦ر٣	٧ر٥	٧ر١	٧ر٣	٧ر٠
المنوفيه	١ر٩	١ر٩	١ر٧	١ر٥	١ر٨	١ر٨	١ر٨	١ر٧
البحيره	٢ر٤	٢ر٧	٣ر٢	١ر٢	٢ر٦	٢ر٣	٢ر٥	٢ر٣
الجيزه	٤ر٥	٥ر٨	٧ر٦	١٥ر٦	٥ر٣	٨ر٣	٥ر٤	٧ر٨
بنى سويف	١ر٤	١ر٥	—	٠ر٩	١ر١	٢ر٢	١ر١	١ر٣
الفيوم	١ر٦	٢ر٣	٠ر٦	١ر٠	١ر٣	١ر٩	١ر٣	١ر٧
المنيا	١ر٤	٢ر٦	٠ر٦	١ر٠	٢ر٣	١ر٩	٢ر٩	١ر٧
أسيوط	٢ر٥	٣ر٣	١ر٠	—	٢ر٠	٢ر٤	١ر٨	٢ر٣
سوهاج	١ر٠	٠ر٨	٠ر٤	٠ر٣	٠ر٧	٠ر٧	٠ر٦	٠ر٦
قنا	٣ر٦	٠ر٣	١ر٠	١ر٠	٠ر٣	٠ر٣	٢ر٥	٠ر٢
اسوان	٠ر٢	٠ر٢	—	—	٠ر٢	١ر٠	١ر٠	١ر٠
البحر الاحمر	—	—	—	—	—	—	—	١ر٠
مطروح	—	—	—	—	—	—	—	١ر٠
بور سعيد	١ر١	—	٠ر٤	—	١ر٠	—	٠ر٩	—
السويس	١ر٥	—	٠ر٢	—	٢ر١	—	١ر١	—
الاسماعيليه	١ر٥	—	١ر٠	—	١ر٢	—	١ر١	—
اجمالـــى	١٠٠ر٠	٦٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠

المصدر : مستخـــرج من الجدول السابق (جدول ٣) .

التوزيع الاقليمى للعمالة بمنشآت القطاع الخاص بالصناعة التحويلية
حسب حجم المنشأة
١٩٦٦/١٩٦٧ ـ ١٩٧٠/١٩٧١

جدول ٤ (عدد)

المحافظات / فئات الحجم (عدد المشتغلين)	١٠ ـ ٢٤		٢٥ ـ ٤٩		٥٠ فأكثر		اجمالى	
	١٩٦٦/١٩٦٧	١٩٧٠/١٩٧١	١٩٦٦/١٩٦٧	١٩٧٠/١٩٧١	١٩٦٦/١٩٦٧	١٩٧٠/١٩٧١	١٩٦٦/١٩٦٧	١٩٧٠/١٩٧١
القاهرة	١٧,٦٨٤	١٦,٢٨١	١٢,٨٢٦	١٣,٧٨٩	٣٠,٥١٠	٣٠,٠٧٠	٥٩,٢٧٦	٥٨,٨٣٥
الاسكندرية	٥,٢٢١	٦,٢٥٠	٤,١١١	٣,٤٠٢	٩,٣٣٢	٩,٦٥٢	١٥,٧٥٤	١٦,٢٦٦
دمياط	٥١١	٤٥٤	٢٨٣	٣٩٠	٧٩٤	٨٤٤	٩٤٤	١,٠٧٨
الدقهليه	١,٠٤٩	١,٢٨٦	٨٩٥	٧١٩	١,٩٤٤	١,٦١٥	٢,٩٨٢	٣,٢٠١
الشرقيه	٨٤٥	١,١١٥	٥٠٤	١,١٩٢	١,٣٤٩	٢,٣٠٧	١,٦١٩	٢,٦٨١
القليوبيه	١,٣٣٥	٢,٠٩٠	٢,٧٦١	٣,٠٢٨	٤,٠٩٦	٥,١١٨	٩,٤٨١	١١,٥١١
كفر الشيخ	٤٣٨	٦٨٢	١٣٢	٨١	٥٧٠	٧٦٣	٦٤٠	٨١٩
الغربيه	٢,٨٧٤	٢,٧٨٤	٢,٤٩٠	١,٩٠٩	٥,٣٦٤	٤,٦٨٣	٩,٥٤١	٩,٢٨٨
المنوفيه	٧٤٧	٧٢٧	٤٦٦	٤٥٤	١,٢١٣	١,١٨١	٢,٢٠٢	٢,٠٧٢
البحيره	٩٧٧	٩٨٦	٨٩٢	٣٦٨	١,٨٦٩	١,٣٥٤	٢,٤٦٠	١,٨٤٦
الجيزه	٣,٠٣٢	٢,٤٠٢	٢,١٧١	٤,٣١٧	٥,٢٠٣	٦,٧١٩	٧,٧١٣	٧,٧٥٣
بنى سويف	٥٧٩	٥٧١	—	٢٤٣	٥٧٩	٨١٤	٩٥٠	١,٢٠٧
الفيوم	٦٤٠	٨٥٧	١٦٢	٣٠٣	٨٠٢	١,١٦٠	١,٢٧٧	١,٧٢٧
المنيا	١,٤٧١	٩٥٨	١١٨	٢٧	١,٥٨٩	٩٨٥	١,٥٨٩	٩٨٥
اسيوط	٩٣٧	١,١٥٩	٢٩	—	٩٦٦	١,١٥٩	١,٢٠٩	١,٣١٢
سوهاج	٢٦٦	٢٩٣	١١٣	٩٤	٣٧٩	٣٨٧	٣٧٩	٣٨٧
قنا	١,٠٢٣	١٣٩	٣٦	٢٧	١,٠٥٩	١٦٦	١,٠٥٩	١٦٦
أسوان	٨٦	٥٤	—	—	٨٦	٥٤	٨٦	٥٤
البحر الاحمر	—	—	—	—	—	—	—	٥٢٩
مطروح	—	٢٤	—	—	—	٢٤	—	٢٩٣
بور سعيد	٤٤٠	—	١١٠	—	٥٥٠	—	٦٢٢	—
السويس	٥٣٣	—	٧٤	—	٦٠٧	—	٦٠٧	—
الاسماعيليه	٥٣٣	—	٢٨	—	٧٦١	—	٥٦١	—
اجمالى	٤١,٢٢١	٣٩,٢١٣	٢٨,٢٠١	٣٠,٢٤٣	٦٩,٤٢٢	٦٩,٥٥٦	١٢٠,٩٥١	١٢٢,١١٠

المصدر : انظر الجدول رقم (٣) .

التوزيع الاقليمى للعمالة بمنشآت القطاع الخاص بالصناعة التحويلية
حسب حجم المنشأة
١٩٦٦/١٩٦٧ — ١٩٧٠/١٩٧١

جدول ٤٤ (نسبه مئويه)

المحافظات / فئات الحجم أعداد المشتغلين	١٠ — ٢٤		٢٥ — ٤٩		٥٠ فأكثر		اجمالى	
	١٩٦٦/١٩٦٧	١٩٧٠/١٩٧١	١٩٦٦/١٩٦٧	١٩٧٠/١٩٧١	١٩٦٦/١٩٦٧	١٩٧٠/١٩٧١	١٩٦٦/١٩٦٧	١٩٧٠/١٩٧١
القاهرة	٤٢ر٩	٤١ر٥	٤٥ر٥	٤٥ر٤	٤٣ر٩	٤٣ر٢	٤٩ر٠	٤٨ر٢
الاسكندريه	١٢ر٧	١٦ر٠	١٤ر٦	١١ر٢	١٣ر٤	١٣ر٩	١٣ر٠	١٣ر٣
دمياط	٠ر١	٠ر١	٠ر١	٠ر١	١ر١	٠ر١	٠ر٨	٠ر٩
الدقهليه	٢ر٥	٣ر٥	٣ر٣	٣ر٤	٣ر٨	٣ر٣	٢ر٥	٢ر٧
الشرقيه	٣ر٠	٣ر٨	١ر٨	٢ر٩	١ر٩	٢ر٣	١ر٣	٢ر٢
القليوبيه	٣ر٣	٥ر٣	٩ر٨	١٠ر٠	٥ر٩	٧ر٣	٧ر٩	٩ر٤
كفر الشيخ	١ر١	١ر٧	٠ر٥	٠ر٣	٠ر٨	١ر١	٠ر٥	٠ر٧
الغربيه	٧ر٠	٧ر١	٨ر٨	٦ر٣	٧ر٧	٦ر٧	٧ر٩	٧ر٦
المنوفيه	١ر٨	١ر٩	١ر٧	١ر٥	١ر٧	١ر٧	١ر٨	١ر٧
البحيره	٣ر٣	٢ر٥	٣ر٣	٢ر١	٢ر٧	١ر٩	٢ر٠	١ر٥
الجيزه	٧ر٣	٦ر١	٧ر٧	١٤ر٣	٧ر٤	٩ر٧	٦ر٤	٦ر٣
بنى سويف	١ر٤	١ر٥	—	٠ر٨	٠ر٨	١ر٣	٠ر٨	١ر٠
الفيوم	١ر٦	٢ر٣	٠ر٦	١ر٠	١ر٣	١ر٧	١ر٠	١ر٤
المنيا	٣ر٦	٢ر٤	٠ر٤	—	٣ر٣	١ر٤	١ر٣	٠ر٨
اسيوط	٣ر٣	٣ر٠	٠ر١	—	١ر٤	١ر٧	١ر٠	١ر١
سوهاج	٠ر٦	٠ر٧	٠ر٤	٠ر٣	٠ر٥	٠ر٦	٠ر٣	٠ر٣
قنا	٢ر٥	٠ر٤	٠ر١	—	١ر٥	٠ر٣	٠ر٩	٠ر١
أسوان	٠ر٣	٠ر١	—	—	٠ر١	—	٠ر١	٠ر١
البحر الاحمر	—	—	—	—	—	—	—	٠ر٤
مطروح	—	—	—	—	—	—	—	٠ر٣
بور سعيد	١ر١	—	٠ر٤	—	٠ر٨	—	٠ر٥	—
السويس	١ر٣	—	٠ر٣	—	٠ر٩	—	٠ر٥	—
الاسماعيليه	١ر٣	—	٠ر١	—	١ر١	—	٠ر٥	—
اجمالى	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠		١٠٠ر٠		١٠٠ر٠	١٠٠ر٠

المصدر : مستخرج من الجدول السابق (جدول ٤) .

- ان المنشآت الصناعيه الصغيره الموجوده فى باقى محافظات الجمهورية باستثناء محافظة الغربية — لا تمثل الا نسبة متواضعة للغايه من اجمالى عدد المنشآت الصناعية الصغيرة .
- بالرغم من ان الانصبه النسبيه للمحافظات المختلفه من المنشآت الصناعية الصغيرة — باستثناء القاهرة الكبرى ، الاسكندرية و الغربية — قد اتصف بالثبات أو بتحقيق زيادة صغيره للغايه — و ذلك فى عام ١٩٧٠/ ١٩٧١ مقابل ١٩٦٦/١٩٦٧ — الا أن محافظات البحيره ، المنيا و قنا قد أوضحوا انخفاظا ملحوظا فى أنصبتهم النسبية من المنشآت الصناعيه الصغيره .

و اذا ما تناولنا التوزيع الاقليمى للعماله بالمنشآت الصناعيه الصغيره فان البيانات الموجوده بالجدولين رقم ٤ ، ٤ أ تعطى نفس النتائج السابقه و المتعلقه بالتوزيع الاقليمى للمنشآت الصناعيه الصغيره .

على ضوء ماتقدم يمكن القول بأن التوزيع الاقليمى للصناعات الصغيرة لم يحقق مبدأ عدالة التنمية الاقليمية . و هذا مايستدعى بالضروره اعطاء الاولويه لتنمية و دعم الصناعات الصغيره خارج نطاق القاهرة ، ولا سيما بعد كهربة المناطق الريفية ، حتى يمكن تحقيق أكبر قدر من عدالة التنمية بين أقاليم المجتمع المختلفه ، خاصة و ان تحقيق هذا المبدأ يضع حدا للعديد من المشاكل الاقتصادية و الاجتماعية الناجمه عن ظاهرة التركيز الصناعى بالقاهرة و بعض المدن الكبرى الاخرى .

٣ — أهمية تنمية الصناعات الصغيره

ان أهمية الصناعات الصغيره تتوقف على الدور الذى يمكن أن تقوم به خلال المراحل المختلفه للتنمية الصناعيه . و هذا يتوقف بدوره على مدى وفرة عرض العمل و رأس المال . ففى المراحل الأولى للتنمية الصناعية حيث يتوافر عرض العمل ، بينما يتصف رأس المال بالندره النسبيه ، يمكن للصناعات الصغيره ان تساهم بدور فعال فى الاسراع بعملية التنمية الصناعية . هذا الدور يمكن انجازه بصفة خاصه فيما يلى :

أولا : تعظيم فرص العماله و الناتج الصناعى

ان من بين الأهداف القوميه تعظيم فرص العماله المنتجه و الناتج الصناعى خلال مراحل التنمية الصناعيه . و يتوقف ذلك على معامل رأس المال و من ثم رأس المال المستثمر للعامل . فكلما

كان معامل رأس المال و من ثم رأس المال المستثمر للعامل مرتفعا كلما كان الناتج الصناعى و العماله المحققه ، باستثمار مبلغ معين ، اقل و ذلك بالمقارنه اذا ما كان معامل رأس المال المستثمر للعامل منخفضا .

و حيث ان الصناعات الصغيره تعنى استخدامنا لاسلوب انتاج مكثف للعمل نسبيا ، رأس المال المستثمر للعامل صغيرا ، فانها الاقدر على تعظيم الناتج و العماله الصناعية و ذلك بالمقارنه بالمنشآت الصناعيه الكبيره التى تستخدم أسلوب انتاج مكثف لرأس المال .

و يرجع ذلك الى أنه بالرغم من تزايد انتاجيه العامل مع كبر حجم المنشأة ، الا أن رأس المال المستثمر للعامل يتزايد أيضا مع كبر حجم المنشأه . و ان الزياده الاضافيه فى رأس المال المستثمر للعامل بالمنشآت كبيرة الحجم لاتتناسب مع الزيادة المحققة فى انتاجية العامل .

مثل هذه الحقيقه يمكن استنباطها من الجدول رقم (٥)* و الذى يوضح ان الصناعات الصغيره هى الاقدر على تعظيم العماله و الناتج الصناعى و ذلك بالمقارنه بالمنشآت الصناعيه كبيرة الحجم على أساس استثمار مبلغ معين .

على ضوء ذلك و اذا ما أخذنا فى الاعتبار وفرة عرض العمل فى مصر و ماهو متوقع خلال الأجل الطويل بسبب الزياده المضطرده فى معدل نمو السكان ، لامكننا القول بان تنمية الصناعات الصغيره ولا سيما المنشآت التى يعمل بها من ١٠ الى ٤٩ عاملا يمكن ان تقوم بدور فعال فى تعظيم العماله و الناتج الصناعى كما حدث فى اليابان .

ثانيا : تعظيم الفائض الاقتصادى للمجتمع

ان من بين مايتصف به الاقتصاد المصرى هو انخفاض معدلات الادخار المحلى ، مما نجم عنه زيادة الاعتماد على التمويل الخارجى . و لما كنا نعمل على تحقيق معدلات نمو طموحه من

(*) من هذا الجدول المتعلق بالمنشآت الصناعيه حسب حجومها المختلفة باليابان يتضح لنا أن رأس المال المستثمر للعامل فى المنشآت التى يعمل بها ١٠٠٠ عامل فأكثر بلغ ٦٤٤ ألفين و أن هذا العامل يعطى ناتجا قدره ٩٢١ ألفين . بينما لو استثمر هذا المبلغ فى المنشآت التى يعمل بها من ١٠ — ١٩ عاملا على سبيل المثال — لامكننا تشغيل ٨ر٢ عاملا يعطون ناتجا قدره ٤ر٢٣٠ر٢ مليون يـن .

خلال الاعتماد على مصادر تمويلنا الذاتيه ، فان الامر يتطلب تعظيم الفائض الاقتصادى للمجتمع، وذلك باستثمار مبلغ معيـن .

هيكل الانتاج حسب العماله
بمنشآت الصناعة التحويليـــه
اليابان، ١٩٥٧

جدول ٥

حجم المنشـــآت (عـدد العمـال الدائمـــون)	رأس المـال المستثمر للعامل (بالالف ين)	انتاجية العامل (بالالف ين)	أجـر العامـل (بالالف ين)	الفائـض الاقتصـادى للعامـل (بالالف ين)
١٠ ـ ١٩	٧٦	٢٧٢	١٣٢	١٤٠
٢٠ ـ ٢٩	٨١	٣١٥	١٤٤	١٧١
٣٠ ـ ٤٩	٩٠	٣٤٧	١٤٤	٢٠٣
٥٠ ـ ٩٩	١٢٠	٤٢٠	١٥٦	٢٦٤
١٠٠ ـ ١٩٩	١٦٦	٤٨٩	١٦٨	٣٢١
٢٠٠ ـ ٢٩٩	٢٠٩	٥٦٦	١٩٢	٣٧٤
٣٠٠ ـ ٤٩٩	٣٠٩	٦٩٥	٢٠٤	٣٩١
٥٠٠ ـ ٩٩٩	٤٠٧	٧٨٤	٢٢٨	٥٥٦
١٠٠٠ فأكثـر	٦٢٤	٩٢١	٣٠٠	٦٢١

المصـدر:

Small and Medium Enterprice Agency, First Fundamental Surveys of S.M.S.E. Manufacturing, Tokyo, 1959.

ملاحظات:

انتاجية العامل = القيمة المضافه ÷ عدد العمـــال

الفائض الاقتصادى للعامل = انتاجية العامل ـ اجـره

وفى هذا الصدد فان تنمية الصناعات الصغيره يمكن أن تقوم بدور هـام .

يتوقف الفائض الاقتصادى للعامل بالمنشآت الصناعيه حسب حجومها المختلفة على انتاجية العامل و أجره . و لعل من بين الآراء مايقول أن المنشآت الصناعية كبيرة الحجم أقدر على تكوين فوائض اقتصادية نظرا لارتفاع انتاجية العامل ، و ذلك بالمقارنه بالمنشآت الصناعية الصغيـرة .

غير أن مثل هذا الرأى يغفل عاملا هاما ، الا وهو العلاقة بين رأس المال المستثمر للعامل و الفائض الاقتصادى الذى يحققه ، و من ثم الفائض الاقتصادى الذى يحققه المجتمع و ذلك باستثمار مبلغ معيـن .

و مما لاشك فيه ان الفائض الاقتصادى الذى يحققه العامل يتزايد مع كبر حجم المنشـأة . غير أننا اذا ماربطنا بين رأس المال المستثمر للعامل و الفائض الاقتصادى الذى يحققه حسـب حجوم المنشآت المختلفة ، و من ثم مايحققه المجتمع من فائض اقتصادى على أساس استثمار مبلـغ معين ، يتضح لنا أن المنشآت الصناعية الصغيره أقدر على تعظيم الفائض الاقتصادى للمجتمـع . مثل هذه الحقيقه يمكن الوصول اليها من الجدول السابق (رقم ٥) * .

و لعل من أحد العوامل الهامه الكامنه وراء ماحققته اليابان من معدلات ادخار مرتفعـه يتمثل فيماأعطيه الدوله من اهتمام كبير لتنمية الصناعات الصغيره . و هذا مايعنى ان توافـر عرض العمل فى مصر حاليا و مستقبلا يمكن ان يقوم بدور هام فى تعظيم الفائض الاقتصادى للمجتمع اذا ماأعطى الاهتمام الكافى لتنمية الصناعات الصغيـره .

و أنه لمن المهم أن نوضح بأن ماسبق ذكره بخصوص فاعلية الصناعات الصغيره تجاه تعظـيم العماله ، الناتج الصناعى و الفائض الاقتصادى قد تم على أساس افتراض البيانات الموضحه بالجدول رقم (٥) تتعلق بسلعة واحدة يمكن للصناعات الصغيره و الكبيره أن تقوم بانتاجهـا .

(*) من هذا الجدول يتضح لنا ، على سبيل المثال ، ان رأس المال المستثمر للعامل فى المنشآت التى يعمل بها ١٠٠٠ فأكثر بلغ ٦٢٤ ألف ين يعطى فائض اقتصاديا قدره ٩٢١ ألف يـن . بينما لو استثمر هذا المبلغ فى المنشآت الصناعيه الصغيره التى يعمل بها من ١٠ الـى ١٩ عاملا ، على سبيل المثال ، لامكننا الحصول على فائض اقتصادى قدره ١٫٤٨ مليون يـن .

و هذا يعنى أن الصناعات الصغيره بمقدورها متى كانت السلعة محل الانتاج تتفق و ظروفها الانتاجية ، علاوة على توافر الادارة الفعاله و كافة متطلبات الانتاج مثل المواد الخام التمويل ، ... الخ ، أن تسهم بفاعلية فى تعظيم الانتاج ، العماله ، الفائض الاقتصادى .

ثالثا : تنمية الصادرات

ان من بين المشاكل التى يواجهها الاقتصاد المصرى هو العجز الكبير و المتزايد فى الميزان التجارى . لذا فانه من الضرورى العمل على تعظيم العائد الصافى للصادرات الناتجه من الاستثمارات المحققه . و فى هذا الصدد فان دعم و تنمية الصناعات الصغيره فى مصر يمكنها ان تقوم بدور هام كما يلى :

أ ـ ان المنشآت الصناعية الصغيره التى يعمل بها أقل من عشرة مشتغلين و التى يغلب عليها الطابع الحرفى يمكنها أن تعدل من برامج انتاجها طبقا لاحتياجات الاسواق الخارجيه نظرا لما تتمتع به من مرونه متمثله فى تواضع رأس المال المستثمر و من ثم تكون أقدر على تلبية احتياجات أسواق التصدير . و على الجانب الآخر فان المنتجات التى تعتمد على العمل اليدوى تلقى اقبالا متزايدا فى أسواق الدول المتقدمه نتيجة لارتفاع مستوى الافراد والاندثار النسبى لهذه الصناعات فى تلك الدول .

ب ـ ان المنشآت الصناعية الصغيره التى يعمل بها من ١٠ الى ٤٩ عاملا يمكن أن تساهم بفاعلية فى تنمية صادرات المجتمع للعديد من المنتجات . سواء بطريق مباشر أ غير مباشر . و يتمثل الدور غير المباشر اذا ماتم ربط المنشآت الصناعيه صغيرة الحجم بالمنشآت الصناعية كبيرة الحجم . فمن خلال ذلك يمكن للصناعات الصغيره ان تزود المنشآت الصناعية الكبيرة بالاجزاء تامة الصنع أو السلع نصف المصنعه و التى تستخدمها المنشآت الصناعيه كبيرة الحجم كمدخلات المنتج النهائى ، و ذلك باسعار تنافسيه تمكنها من المنافسه الفعاله فى الاسواق الخارجيه .

و فى هذا الصدد فان تجربة اليابان تعطينا المثال الواضح .

التوزيع النسبى للمنشآت الصناعيـة
الصغيرة التى تنتج من خلال التعاقد الجزئى
و المنافذ التى تعتمد عليها فى تصدير منتجاتهـا
اليابان ، بعض الصناعات ، ١٩٧١ .

الصناعـة	المتعاقدون	منافذ التصديـر		
		مباشـرة	من خلال شركـات التجـارة	من خـلال المنشـآت الكبيـرة
المنتجات المعدنيـة	٧١ر٥	٣ر٨	٥١ر٢	٤٥ر٠
الماكينات غير الكهربائيه	٧٥ر٥	٦ر٦	٨٧ر٨	٣٥ر٦
الماكينات الكهربائيـه	٧٨ر٩	٩ر٢	٤٠ر٤	٥٠ر٤
وسائـل النقـل	٧٧ر٢	٧ر٥	٣٧ر٦	٥٦ر٧
الالكترونيـات	٧٠ر٥	١٠ر٤	٥١ر٣	٣٨ر٦
اجمالى الصناعات الصغيرة	٥٧ر٩	٥ر٠	٦٢ر٩	٣٢ر٢

المصـدر :

William V. Rapp, Firm Size and Japan's Export Competitiveness Since Meiji, University of California Press 1976.

فمن الجدول رقم (٦) يتضح لنا ان كافة المنشآت الصناعية الصغيرة تساهم فى تنميـة صادرات اليابان ، و ذلك بطريق مباشر أو غير مباشـر .

كما انه من الجدول رقم (٦) يتضح لنا أن غالبية المنشآت الصناعيه الصغيره التى تعمـل فى مجال انتاج المنتجات المعدنيه ، الماكينات الكهربائيه و غير الكهربائيه ، وسائل النقـل ، و الالكترونيات تقوم بالانتاج من خلال التعاقد مع المنشآت الصناعيه كبيرة الحجم . و لقد مكنـت هذه العلاقة المنشآت الصناعية كبيرة الحجم من المنافسه بفاعليه فى الاسواق العالميـه .

٤ ــ النشاطات الاقتصادية الاكثر فاعليه للصناعات الصغيره

ان اجراء المقارنه بين الصناعات الصغيره والكبيرة من حيث درجة مساهمة كل منها فى تعظيم العماله ، الناتج ، والفائض الاقتصادى بطريقة مطلقه يكتنفه بعض القيود . ويرجع ذلك الى ان فاعلية الصناعات الصغيره تتوقف على نوع الصناعة والعمليات الصناعيـــــة الاكثر ملائمه لهذه المنشآت .

وفى هذا الصدد يمكن القول بأن المنشآت الصناعية الصغيره بمقدورها أن تقوم بدور رائد فى تنمية العديد من الصناعات سواء تم ذلك بطريق مباشر ــ انتاج سلع تامه الصنع ــ أو بطريق غير مباشر ــ انتاج اجزاء او سلع نصف مصنعه . ولعل من أهم هذه الصناعـات هى صناعة النسيج والملابس ــ المواد الغذائيه ، المنتجات الخشبيه ، الأثاث والتركيبات ، الاحذيه والجلود ، منتجات الخزف والفخار ، منتجات المطاط ، المنتجات المعدنيـــه ، اجزاء الالات والمعدات الكهربائيه وغير الكهربائيه والالكترونيات ، ويرجع السبب فـــى هذا ان هذه المنتجات يمكن انتاجها باستخدام اساليب انتاج مكثفه للعمل صناعـــات صغيره ــ أو اساليب انتاج مكثفه لرأس المال ــ منشآت صناعيه كبيرة الحجم .

ولما كانت المنشآت الصناعية الصغيره ــ كما أوضحنا سلفا ــ الاقدر من حيث تعظيـم العماله ، الناتج ، والفائض الاقتصادى كما انها تقوم بدور رائد فى تعظيم الصادرات ، فانه يصبح منطقيا ان تقوم هذه المنشآت بدور رائد فى تنمية الصناعات سالفة الذكر .

وبالنظر الى الجدول رقم (٩) ، (١٠) يتضح لنا تواضع دور الصناعات الصغيره فى مصر فى تنمية غالبية الصناعات المشار اليها سابقا . وبمعنى آخر فان الصناعات الصغيره فى مصر يقتصر نشاطها الانتاجى على عدد ضئيل من الصناعات التقليدية .

التوزيع النسبى لناتج الصناعة التحويلية
حسب حجوم المنشآت والفروع الصناعية
مصر ١٩٦٧

جدول ٧

الفروع الصناعية	حجم المنشآت حسب عدد العاملين				اجمالى
	١٠ —	١٠ — ٤٩	مجموع اقل من ٥٠	٥٠ فاكثر	
المواد الغذائيه والمشروبات والتبغ	٧ر١	١٢ر٩	٢٠ر٠	٨٠ر٠	١٠٠ر٠
المنسوجات	٤ر٨	٣ر٠	٧ر٨	٩٢ر٢	١٠٠ر٠
الملابس والاحذية	٧٦ر٠	٦ر٠	٨٢ر٠	١٨ر٠	١٠٠ر٠
الخشب والمنتجات الخشبيه (عدا الاثاث)	٧٨ر٢	٨ر٩	٤٧ر١	١٢ر٩	١٠٠ر٠
الاثاث والتركيبات	٨١ر٥	٤ر٤	٨٥ر٩	١٤ر١	١٠٠ر٠
الورق والمنتجات من الورق	٦ر٤	٢ر٩	٩ر٣	٩٠ر٧	١٠٠ر٠
الطباعه والنشر والصناعات المتعلقه بهما	١٥ر٠	٨ر٩	٢٣ر٩	٧٦ر١	١٠٠ر٠
الجلود والمنتجات الجلديه	٤٣ر٧	٢٠ر١	٦٣ر٨	٣٦ر٢	١٠٠ر٠
منتجات المطاط	١ر٦	١ر٢	٢ر٨	٩٧ر٢	١٠٠ر٠
الكيماويات	١ر٣	٢ر٧	٤ر٠	٩٦ر٠	١٠٠ر٠
منتجات البترول والفحم	—	٢٠ر٣	٢٠ر٣	٧٩ر٧	١٠٠ر٠
المنتجات التعدينيه غير المعدنيه	١٧ر٥	١٠ر٨	٢٨ر٣	٧١ر٧	١٠٠ر٠
المعادن الاساسية	٢ر٤	١ر١	٣ر٥	٩٦ر٥	١٠٠ر٠
المنتجات المعدنيه	٣٧ر٤	٩ر٦	٤٧ر٠	٥٣ر٠	١٠٠ر٠
الماكينات غير الكهربائيه	١١ر٤	٦ر٢	١٧ر٢	٨٢ر٨	١٠٠ر٠
الماكينات الكهربائيه	١١ر١	٢ر٢	١٣ر٣	٨٦ر٧	١٠٠ر٠
وسائل النقل	٣٧ر٠	٢ر٣	٣٩ر٣	٦٠ر٧	١٠٠ر٠
صناعات تحويليه اخرى	٣٤ر٠	٦ر٤	٤٠ر٦	٥٩ر٤	١٠٠ر٠
اجمالى الصناعات التحويليه	١٥ر٧	٦ر١	٢١ر٨	٧٨ر٢	١٠٠ر٠

المصدر : انظر جدول رقم (١)

التوزيع النسبي لناتج الصناعة التحويليه حسب حجوم المنشآت و الفروع الصناعية
اليابان ، ١٩٦٧

جدول ٨

الفروع الصناعية	حجم المنشآت حسب عدد العاملين				اجمالي
	١٠ —	١٠ — ٤٩	مجموع اقل من ٥٠	٥٠ فأكثر	
المواد الغذائيه والمشروبات والتبغ	١٢ر٣	٢٤ر٥	٣٦ر٨	٦٣ر٢	١٠٠ر٠
المنسوجات	١٤ر٨	٣٦ر١	٤٠ر٩	٥٩ر١	١٠٠ر٠
الملابس والمصنوعات من الاقمشة	٢٠ر١	٣٩ر٤	٥٩ر٥	٤٠ر٥	١٠٠ر٠
الخشب والمنتجات الخشبية (عدا الاثاث)	٢١ر٩	٤٨ر٠	٦٩ر٩	٣٠ر١	١٠٠ر٠
الاثاث والتركيبات	٢٧ر١	٣٥ر٢	٦٢ر٣	٣٧ر٧	١٠٠ر٠
الورق والمصنوعات من الورق	٦ر٤	١٩ر٦	٢٦ر٠	٧٤ر٠	١٠٠ر٠
الطباعة والنشر والصناعات المتصلة بهما	٨ر٨	٢٢ر٣	٣١ر١	٦٨ر٩	١٠٠ر٠
الكيماويات والمنتجات الكيماوية	٠ر٩	٦ر٠	٦ر٩	٩٣ر١	١٠٠ر٠
منتجات البترول والفحم	١ر٥	٩ر٠	١٠ر٥	٨٩ر٥	١٠٠ر٠
منتجات المطاط	٣ر٨	١٢ر٧	١٦ر٥	٨٣ر٥	١٠٠ر٠
الجلود والمنتجات الجلدية	٢٦ر٣	٤٢ر١	٦٨ر٤	٣١ر٦	١٠٠ر٠
الحديد والصلب	١ر١	٨ر٩	١٠ر٠	٩٠ر٠	١٠٠ر٠
منتجات الخامات التعدينيه غير المعدنة	٣ر٠	١٠ر٥	١٣ر٥	٨٦ر٥	١٠٠ر٠
المنتجات المعدنة	١٤ر٦	٣٤ر٥	٤٩ر١	٥ر٩	١٠٠ر٠
الماكينات غير كهربائية	٨ر٩	١٧ر٦	٢٦ر٥	٧٣ر٥	١٠٠ر٠
الماكينات الكهربائية	٢ر٢	٣ر٦	١٠ر٨	٨٩ر٢	١٠٠ر٠
وسائل النقل	٣ر٦	٦ر٩	١٠ر٦	٨٩ر٥	١٠٠ر٠
الالكترونيات	٧ر٤	١٩ر٣	٢٦ر٧	٧٣ر٣	١٠٠ر٠
صناعات تحويليه اخرى	٢١ر٠	٥٢ر٩	٧٣ر٩	٢٦ر١	١٠٠ر٠
اجمالي الصناعه التحويليه	٧ر٧	١٨ر٦	٢٦ر٣	٧٣ر٧	١٠٠ر٠

المصدر : انظر جدول رقم (١)

علاوه على ذلك فانه من الاهميه بمكان أن نشير الى ما يلـى :

أ ـ ان نصيب صناعة المنتجات المعدنيه ، الالات والمعدات الكهربائيه وغير الكهربائيه ، ووسائل النقل ، من ناتج الصناعة التحويليه باليابان يصل الى حوالى ٥٠٪ وان مساهمة الصناعات الصغيره يتمثل اساسا فى انتاج اجزاء هذه المنتجات وهذا مـا يوضح المساهمه الفعاله للصناعات الصغيره فى هذا المجال .

ب ـ ان نصيب الصناعات السابقه فى ناتج الصناعه التحويليه فى مصر متواضع للغايـه وان مساهمة الصناعات الصغيره يتمثل اساسا فى عمليات الاصلاح والصيانه . وهـذا ما يوضح المساهمه المتواضعه للغايه للصناعات الصغيره فى هذا الشأن .

على ضوء ما تقدم يمكن القول بأن تنمية الصناعات الصغيرة يمكن أن تسهـم لفاعليه فى تنمية النشاطات الانتاجية السابقه .

ان الصناعات الصغيره يمكنها تحقيق ذلك باستثمارات اقل ، وذلك بالمقارنـه بالمنشآت الصناعيه كبيرة الحجم ، وهذا يعنى ان تنمية الصناعات الصغيره يؤدى الـى تعظيم العماله ، الناتج ، والفائض الاقتصادى على المستوى القومى ، نظرا لمـا توفره من استثمارات ـ وذلك بالمقارنه بالصناعات الكبيرة ـ يمكن توجيهها للصناعات التى تتطلب بطبيعتها اساليب انتاج مكثفه لرأس المال .

٥ ـ المشاكل التى تعوق تنمية الصناعات الصغيره

ان تواضع الدور الذى قامت به الصناعات الصغيره خلال عملية التنمية الصناعيـة فى مصر يرجع الى ماتواجهه هذه الصناعات من مشاكل عديده ، منها ما هو على المستوى القومى ومنها ما يتعلق بالصناعات الصغيره ذاتها . وفيما يلى نتناول بايجاز لبعـض هذه المشاكل .

أولا : اغفال الدوله لدور الصناعات الصغيره

ان اغفال او عدم اغفال الدوله لدور الصناعات الصغيره يكمن أساسا فى هـل توجد هيئه مسئوله عن تنمية الصناعات الصغيره أم لا . وفى حالة وجود مثل هذه الهيئه

فما هو الدور الذى تقوم به فى دعم وتنمية تلك الصناعات • وفى مصر فلا توجد مثل هذه الهيئه التى تقوم بتنمية الصناعات الصغيره على أسس واضحه • وانما يوجد بعض اجهزه تقوم بمحاولات متواضعه كعمل فرعى ينقصها الترابط والتنسيق • وفى هذا الصدد يوجد "جهاز الحرفيين" الذى يتولى أمر فئه معينه من بين الفئات المختلفة للصناعات الصغيره • كما وان دور هذا الجهاز متواضع للغايه • علاوه على ذلك يوجد بنك التنمية الصناعيه الذى سوف نتناول دوره فيما بعد • ولقد ترتب على عدم وجود هيئه مسئوله عن تنمية الصناعات الصغيره عدم وجود تعريف مفهوم محدد لهذه الصناعات وعدم الاهتمام بتنميتها ودعمها •

ثانيا : سيطرة القطاع العام على النشاط الصناعى

يسيطر القطاع العام على غالبية النشاط الصناعى حيث يتضح ذلك من الجدول رقم (٩) • من هذا الجدول يتضح لنا ان القطاع الخاص الذى يشمل الجزء الرئيسى من الصناعات الصغيره يقتصر نشاطه على بعض المنتجات التقليدية مثل المنتجات الجلدية والاثاث والمنتجات الخشبيه • وأنه لمن المهم أن توضح بأن الصناعات الصغيره التى لاتزاول هذه النشاطات الانتاجيه هى تلك المنشآت التى يغلب عليها الطابع الفردى أو ما يسمى بالحرفيين • أما النشاطات الصناعية التى يمكن للصناعات الصغيرة المتطوره القيام بدور فعال فى تنميتها مثل المنتجات المعدنيه ، وسائل النقل ، الماكينات الكهربائيه وغير الكهربائيه ، المطاط ، والنسيج ، يسيطر عليها القطاع العام • كما وانه بالمقارنه بعام ١٩٦٦/١٩٦٧ فان دور الصناعات الصغيره فى تنمية بعض هذه الصناعات أوضح انخفاضا ملحوظا فى عام ١٩٧٥ •

نصيب القطاع الخاص من القيمة
الضافه الاجمالية للصناعات التحويليه
١٩٦٦/١٩٦٧ — ١٩٧٥

جدول ٩ (نسبة مئوية)

الفروع الصناعية	١٩٦٦/١٩٦٧	١٩٧٥
التبـــغ	٦	٦
المعادن الاساسيـــة	٦	١١
الكيماويـات	٦	١٨
المطـــاط	٧	٧
المنسوجات	٨	٢٣
الـــورق	٩	٢
الماكينات الكهربائيـــة	١٠	١٠
المشروبـات	١٢	١٥
الماكينات غير الكهربائيـه	٢٥	١٢
المنتجات غير المعدنيـه	٣٥	١٨
الغذائيـــة	٤٠	٦٣
وسائل النقـــل	٤١	١٣
المنتجات المعدنيـه	٤٩	٣٥
الجلـــود	٨٠	٨٢
الاثـــاث	٨٠	٨٩
الخشـــب	٨٠	٨٠
المـــلابس	٨٦	٨٦
الطباعـــة	٨٦	٥٥

المصـدر:

The World Bank, Arab Republic of Egypt, Survey of Small Scale Industry, December 1977.

علاوه على ذلك فان القطاع العام يمتلك نسبه ما من المنشآت الصناعيـــة كمـــا يوضحها الجدول التالى :-

توزيع المنشآت الصناعية الصغيره
حسب نوع الملكيه ، ١٩٦٦/١٩٦٧

جدول ١٠

فئات الحجم عدد العاملين الملكيه	١٠ـ٢٤		٢٥ـ٤٩		اجمالـــى	
	عدد	%	عدد	%	عدد	%
قطاع عـام	٣٢	١ر٢	١٧٤	١٧ر٢	٢٠٦	٥ر٤
قطاع خاص	٢٧٤٤	٩٨ر٨	٨٣٦	٨٢ر٨	٣٥٨٠	٩٤ر٦
اجمالـــى	٢٧٧٦	١٠٠ر٠	١٠١٠	١٠٠ر٠	٣٧٨٦	١٠٠ر٠

المصدر : انظر الجدول رقم (٣)

ولقد نجم عن سيطرة القطاع العام على غالبية النشاط الصناعى العديد من المشاكـل من بينها ما يلى :

ـ المواد الخام :

اعطاء الاولوية لمنشآت القطاع العام فى الحصول على احتياجاتها من المواد الخـام المحليه والمستورده ، مما ترتب عليه عدم توافر احتياجات الصناعات الصغيره من المـــواد الخام اللازمه لها للعمل بكامل طاقتها الانتاجيه .

ـ التسويـــق :

اعطاء الاولويه لشركات القطاع العام فيما يتعلق بتوريد احتياجات القطاع الحكومى من المنتجات مع اعطاء شركات القطاع العام هامش ربح ١٠٪ اكبر من القطاع الخاص ، ممـــا ترتب عليه ضيق نطاق السوق المحلى أمام الصناعات الصغيره .

ـ عدم الاهتمام بمبدأ التخصص فى الانتاج :

ان قيام شركات القطاع العام الصناعيه بغالبية ان لم تكن كافة المراحل الانتاجيه للمنتجات التى تقوم بانتاجها تم استنادا الى الآراء المؤيده لمبدأ تكامل الانتاج داخل المنشأة . غير ان هذه الآراء لم تأخذ فى اعتبارها مزايا مبدأ تقسيم العمل طبقا لمستوى كفاءة الاداره بالنسبه لحجم العمليات الانتاجيه مما نجم عنه ليس فقط مواجهه شركات القطاع العام بالعديد من المشاكل ، بل وانها اغلقت الباب امام الصناعات الصغيره للمشاركة فى العمليات الانتاجيه الاكثر ملاءمه وفاعليه بالنسبة لها وذلك بالمقارنه بمنشآت القطاع العام كبيرة الحجم .

ثالثا : التمويل

ان الصناعات الصغيره فى حاجه الى رأس المال اللازم لتنميتها سواء كان ذلك على شكل رأس مال جارى لشراء المواد الخام اللازمه والاحتفاظ بمخزون كافى على مدار السنه خاصه المواد الخام التى تتصف بموسميه الانتاج ، أو رأس المال اللازم لتلبية احتياجاتها من الاصول الثابته ولا سيما الالات والمعدات اللازمه لعمليات تطوير الانتاج . وهذا يعنى ان عدم توافر القروض اللازمه لتلبية تلك الاحتياجات بما يتفق وظروف الصناعات الصغيره يشكل مانعا امام انطلاق هذه الصناعات وخروجها من نطاق النشاط الانتاجى التقليدى الى ارتياد العديد من النشاطات الصناعية غير التقليدية .

وفيما يلى نتناول بايجاز جهود المؤسسات التمويلية فى تقديم الدعم المالى للصناعات الصغيره .

اذا ما تناولنا جهود المؤسسات التمويليه فى تقديم الدعم المالى للصناعات الصغيره خلال السبعينات نجد أنه فى اكتوبر عام ١٩٧١ صدر القرار الجمهورى باد ماج البنك الصناعى "الذى كان موجودا لتقديم الدعم المالى للصناعات الصغيره" فى بنك الاسكندريه نظرا لكثره فروعه مما تمكنه من بسط نشاطه الاقراضى للصناعات الصغيره على كافة المناطق الجغرافيه . غير ان السياسة الاقراضيه التى اتبعها بنك الاسكندريه تجاه الصناعات الصغيره

من حيث حجم القروض ، آجالها ، والضمانات المطلوبه لم تكن تختلف عن سلفه البنك الصناعى والتى لم تتفق وظروف الصناعات الصغيره علاوه على ذلك فان البنك الاهلى بذل عدة محاولات لتنمية الصناعات الصغيره غير انها كانت محدوده ولم يكتب لها الاستمرار .

وفى عام ١٩٧٤ أنشئ بنك التنمية الصناعيه والذى من أهم أهدافه دعم وتنمية الصناعات الصغيره التى عرفها بانها تلك المنشآت التى لا يزيد رأسمالها عن ١٠٠ ألف جنيه — باستثناء الارض والمبانى — وبالنظر الى النشاط الاقراضى للبنك من أجل تنمية ودعم الصناعات الصغيره نجد ما يلى :

أ — انه طبقا للنظام الاساسى للبنك فان القروض المقدمه للصناعات الصغيره يجب الا تقل عن ما بين ٢٠٪ — ٢٥٪ من اجمالى قروض البنك . وهذا يعنى أنه بمقدوره ان يركز على تنمية الصناعات الصغيره ، نظرا لان النظام الاساسى للبنك قد حدد الحد الادنى لنصيب الصناعات الصغيره وترك الباب مفتوحا أمام الحد الاقصى . غير انه بالنظر الى الجدول رقم (١١) ، (١٢) يتضح لنا ان البنك لم يلتزم الا بالحد الادنى ، مما يعنى انه فضل ان يوجه نشاطه الرئيسى لاقراض الصناعات غير الصغيره .

ب — بالرغم من ضآلة القروض المقدمه للصناعات الصغيره ، فانها تتمثل اساسا فى قروض قصيره الأجل وبالعمله المحليه . بينما توجه غالبية القروض متوسطة وطويلة الاجل التى تتم بالعمله المحليه والاجنبيه للصناعات غير الصغيره وهى التى تملك المقدره فى الحصول على احتياجاتها من مصادر أخرى نظرا لما تملكه من ضمانات . وهذا يعنى ان غالبية قروض البنك للصناعات الصغيره كانت من أجل تمويل رأس المال الجارى وليست لانشاء صناعات جديده أو تطوير الصناعات القائمه .

جـ — ان بنك التنمية الصناعية لا يكتفى بدراسات الجدوى التى يقوم بها ، بل ويطلب العديد من الضمانات التى لا تقدر عليها الصناعات الصغيره .

توزيع قيمة قروض بنك التنمية الصناعيه الموافق عليها
حسب الاصول الثابتـــة
١٩٧٧

جدول (١١)

(نسبه مئوية)

الاصول الثابته للمنشآت بالجنيه	قروض قصيرة الاجـــل بالعمله المحليه	قروض متوسطة وطويلة الاجل بالعمله المحليه	قروض متوسطة وطويله الاجل بالعملـــه الاجنبيه	اجمالـــى
أقل من ٥٠٠٠٠	٦٤	١٦	١	٢٤
اكبر من ٥٠٠٠٠ ــ ١٠٠٠٠٠	٧	٥	٢	٥
اكبر من ١٠٠٠٠٠ ــ ١٧٠٠٠٠	١٠	٩	٦	٨
اكبر من ١٧٠٠٠٠ ــ ٥٠٠٠٠٠	١٨	١٨	١٥	١٧
اكبر من ٥٠٠٠٠٠ ــ ١٠٠٠٠٠٠	١	٢٩	١٠	١٥
اكبر من ١٠٠٠٠٠٠	ــ	٢٣	٦٦	٣١
اجمالـــــى	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠

المصدر : بنك التنمية الصناعيه

توزيع قيمة قروض بنك التنمية الصناعية الموافق عليها
حسب حجوم المنشآت
١٩٧٧

جدول (١٢) (نسبه مئويه)

حجم المنشآت	قروض قصيره الاجل بالعمله المحليه	قروض متوسطة وطويلة الاجل بالعمله المحليه	قروض متوسطة وطويله الاجل بالعمله الاجنبيه	اجمالى
منشآت صغيره				
١ ــ ٩	١٩	٩	ــ	٩
١٠ ــ ٢٤	٢٠	٩	٣	١٠
٢٥ ــ ٤٩	٢٤	١٧	١١	١٣
مجموع	٦٣	٣٥	١٤	٣٢
منشآت متوسطه وكبيرة				
٥٠ ــ ٩٩	٢٠	١٤	١٨	١٧
١٠٠ ــ فأكثر	١٧	٦١	٦٨	٥١
مجموع	٣٧	٧٥	٨٦	٦٨
اجمالى	١٠٠ر٠لا	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠

المصدر : نفس المصدر المذكور بالجدول السابق .

٦ــ بعض المقترحات للنهوض بالصناعات الصغيره

اتضح لنا من قبل ان المنشآت الصناعيه الصغيره ولا سيما بصفه خاصه تلك التى يعمل بها من ١٠ ــ ٤٩ مشتغلا تقوم بدور متواضع فى عملية التنمية الصناعية ، على الرغم من انه بمقدورها ان تقوم بدور فعال فى تعظيم العماله ، الناتج ، الفائض الاقتصادى الصادرات وتحقيق قدر كبير من عدالة التنمية الاقليميه .

ولما كان هذا الدور المتواضع الذى قامت به الصناعات الصغيره يرجع الى انها واجهه بالعديد من المشاكل ، فاننا سنتناول فيما يلى بعض المقترحات لدعم هذه الصناعات وتنميتها .

أولا : ضرورة انشاء هيئة حكومية لتنمية الصناعات الصغيره

ان نقطة البدايه بل والاساسيه فى اعطاء دفعه قويه لتنمية الصناعات الصغيره يكمن أولا فى الوقوف على امكانيات الصناعات الصغيره القائمه وتطويرها والعمل على انشاء صناعات جديدة . وهذا يتطلب ضرورة انشاء هيئه تتولى امر تنمية الصناعات الصغيره على ان يكون من أهدافها الرئيسيه ما يلى :

أ ــ تحديد مفهوم للصناعات الصغيره طبقا لمراحل التنمية الصناعية المختلفه .

ب ــ اجراء مسح شامل للصناعات الصغيره حسب نشاطها الانتاجى .

جـ ــ تحديد درجة امكانية مساهمة الصناعات الصغيره فى خطط التنمية الصناعيه وذلك بتقسيم هذه الصناعات الى مجموعات حسب ما تستخدمه من أساليب انتاج ، كفاءة العاملين بها ، والطاقات الانتاجيه العاطله ... الخ .

د ــ ان يجرى هذا المسح بصفه دوريه منتظمه للتعرف على امكانيات الصناعات الصغيره بصفه مستمره .

هـ ــ اجراء دراسات الجدوى المتعلقه بالصناعات الصغيره للتأكد من أهميتها والموافقه عليها .

و ــ اجراء عمليه الربط والتنسيق بين شركات القطاع العام والصناعات الصغيره متى كان ذلك ضروريا .

ثانيا : دور شركات القطاع العام الصناعيه

ان سيطرة القطاع العام على الجزء الرئيسى من النشاط الصناعى من جهه ، وعلى قيامه بكافة أو غالبية المراحل الانتاجيه للمنتجات التى يقوم بانتاجها من جهة اخرى ، أوجد له العديد من المشاكل ، لذا فانه يبدو من الضرورى أن يعيد النظر فى تحديد اى الصناعات والمراحل الانتاجيه فى الصناعات المختلفه اكثر فاعليه له ، وأيها تمثل عبئا عليه ومن ثم يتركها للصناعات الصغيره القادره على انتاجها .

وهذا يقتضى ربط الصناعات الصغيره حسب ملاءمة ما تستخدمه من أساليب انتاج للعمليات الصناعية التى يتطلبها النشاط الانتاجى بمنشآت القطاع العام الصناعيه .

وفى هذا الصدد فانه يبدو من المهم ان نوضح بان عملية الترابط والتنسيق بين شركات القطاع العام الصناعيه والصناعات الصغيره ذو اثر فعال لتنمية كلا القطاعين . فبالنسبة للقطاع العام يمكنه الحصول على المنتجات بتكلفه اقل مما لو قام بانتاجها ، كما انه يجنب الصناعات الصغيره مواجهة مشكلة التسويق والحصول على المواد الخام . وهذا يعنى ان كلا القطاعين يعملان فى تكامل وترابط من أجل الاسراع بعملية التنمية الصناعيه . ولعل تجربة اليابان تعطينا المثال الواضح فى هذا الصدد .

وحتى يمكن تحقيق ذلك فان الامر يقتضى ان تكون منشآت القطاع العام الصناعيه على ثقه من امر الصناعات الصغيره . وهذا يتوقف على التفاصيل المتعلقه بهذه الصناعات والتى سوف تكون فى حوزة " هيئه تنمية الصناعات الصغيره " والتى تتولى مهمة الربط والتنسيق بين شركات القطاع العام الصناعيه والصناعات الصغيره ، متى كان ذلك ضروريا .

ثالثا : التمويل

أوضحت التجربه التى عاشتها الصناعات الصغيره مع المؤسسات التمويليه ان الجهود التى بذلتها هذه المؤسسات لم تكن ذو فاعليه . ويرجع ذلك الى ان الدعم المالى للصناعات الصغيره حدد ضمن اطار عام لتمويل القطاع الخاص الذى يشمل الصناعات المتوسطه وربما الكبيره ، مما حدى بالمؤسسات التمويليه الى عدم الاكتراث بدرجه

فعاله لتقديم الدعم المالى للصناعات الصغيره بالدرجة التى تكفل لها الانطلاق والمساهمه بفاعلية فى عملية التنمية الصناعيه • وانه لمن المهم ان نشير بان الدور الفعال الذى قامت وتقوم به الصناعات الصغيره فى اليابان لم ينشأ من فراغ بل هو وليد جهود حكوميه فعاله فى كافة المجالات ومن بينها التمويل وفيما يلى نضع بايجاز بعض المقترحات •

أ — انشاء مؤسسة تمويليه حكوميه متخصصه لتمويل الصناعات الصغيره

حيث ان المنشآت الصناعية متوسطة وكبيره الحجم بالقطاع الخاص يوجد لديها من الضمانات الكافيه التى تمكنها من الحصول على القروض اللازمه لها من البنوك التجاريه ، فانه يصبح من الضرورى تواجد مؤسسة تمويليه مهمتها تقديم الدعم المالى للصناعات الصغيره فقط • وعلى أن يكون تمويل هذه المؤسسة من الحكومه والهيئات الاجنبية التى تقدم المساعدات الماليه لتنمية الصناعات الصغيره وعلى أن يقتصر مهمة هذه المؤسسه التمويليه فيما يلى :

— تقديم نسبه من القروض الى المنشآت التى يعمل بها أقل من عشرة عمال ونسبه اخرى للمنشآت التى يعمل بها من ١٠ — ٤٩ مشتغلا •

— ان يكون النشاط الاقراضى الرئيسى للمؤسسة التمويليه متمثلا فى تقديم القروض متوسطة وطويلة الاجل بهدف انشاء صناعات صغيره جديده •

— ان يقتصر تقديم القروض على الصناعات الصغيره التى يرتبط نشاطها الانتاجى بتنمية المحليات وعلى ضوء خطة التنمية الصناعيه •

وفى هذا الصدد فانه ينبغى علينا ان نضع فى الاعتبار حقيقة هامه فى مجتمعنا المصرى • هذه الحقيقه تتمثل فى عدم الاقبال على التعليم الفنى الصناعى والاتجاه الى التعليم الجامعى الذى يخرج لنا عشرات الالاف سنويا والتى غالبا ما يجدون لهم مكانا فى قطاع الخدمات بعد ان يظلوا عاطلين لمدة عامين تقريبا • فبالاضافه الى انهم يمثلون خسارة كبيرة للمجتمع خلال تلك العامين فانهم بعد عملهم بقطاع الخدمات يشكلون عبئا ثقيلا على مسيرة التنمية بسبب تفشى البطاله المقنعه فى هذا القطاع • وحتى يمكن تحويل عرض العمل الكبير فى مصر الى قوة عمل انتاجية تدفع التنمية الصناعيه بخطوات سريعه ، فانه من الضرورى الاستفاده من هذا العرض فى تنمية الصناعات الصغيره •

ولعل أهم المشكلات التى تدعو الى الاقبال الضعيف على التعليم الفنى يكمن فى عدم تأكد خريجى التعليم الفنى الصناعى مما سوف يقومون به من عمل . وهنا يبرز دور المؤسسه التمويليه المتخصصه فى انشاء الصناعات الصغيره . وفى هذا الصدد لجأت الحكومه حينما بدأت تجربة بنك مصر فى عام ١٩٢٢ من أجل مساعدة خريجى المدارس الصناعيه وحثهم على انشاء صناعات جديده كانت قد خطت الخطوه الصحيحه وان كان لم يكتب لها الاستمرار . وهذه الخطوه تمثل نقطة البدايه للمؤسسة التمويليه الحكوميه المتخصصه . وحتى يمكن لهذه الخطوه النجاح والاستمرار ، فان الامر يقتضى — كما اوضحنا من قبل — من هذه المؤسسة ان تخرج عن الدور التقليدى والمتمثل فى تقديم القروض بناء على الطلبات المقدمه الى اعداد المشروعات والترويج لها ودعمها ماليا حتى تخرج الى الوجود . وهذا يتطلب من المؤسسة التمويليه الى ان تكون على اتصال وثيق بمنشآت القطاع العام الصناعيه وبهيئه تنمية الصناعات الصغيره للوقوف على خطط التنمية الصناعيه بالقطاع العام وامكانيات التنمية المحليه بهدف اجراء الدراسات للوقوف على اى المنتجات يمكن للصناعات الصغيره ان تقوم بانتاجها . يلى ذلك الترويج لهذه الصناعات بين خريجى المدارس والمعاهد الصناعيه ، وعلى ان تبدأ عملية الترويج خلال فترة الدراسة بهدف انشاء صناعات صغيره معتمده على هؤلاء الخريجين . ويمكن للمؤسسة التمويليه مع هيئة تنمية الصناعات الصغيره القيام بربط هذه الصانع الصغيره مع منشآت القطاع العام الصناعيه متى كان ذلك مفيدا لكلا الطرفين . مثل ذلك يوجد الحافز القوى لزيادة الاقبال على التعليم الفنى الصناعى نظرا لعدم تواجد مشكلتى التسويق والتمويل ، وهو ما يمكن تدريجيا من تحويل عرض العمل الكبير الى قوه انتاجيه فعاله تمكن من الاسراع بعملية التنمية الصناعية .

ب — انشاء مؤسسة تمويليه مشتركه بين الحكومه والصناعات الصغيره التعاونيه

يقتصر دور الجمعيات التعاونيه فى تقديم المساعدة الماليه للصناعات الصغيره التعاونيه على تقديم القروض قصيرة الاجل بصفه اساسيه ، وذلك لتمويل مشترياتها من المواد الخام غير ان ذلك يحول دون تطوير هذه الصناعات . لذا ، تبدو الحاجة الى انشاء مؤسسة تمويليه يكون رأسمالها مشاركه بين الحكومه والصناعات الصغيره التعاونية على أن

يكـون نشاط المؤسسة التمويلى خليطا ما بين القروض قصيرة الاجل من جهة ومتوسطـــة وطويله الاجل من جهة اخرى ، وعلى ان تقدم القروض طبقا لما يلـــى :

- قصر تقديم للقروض للصناعات الصغيره التى ساهمت فى رأسمال المؤسسة .
- اعطاء اولويه الحصول على القروض المتوسطة وطويلة الأجل من أجل التجديـــد والتطوير على المنشآت التى لها تعاقدات مع القطاع العام وتفى بتعاقداتهـــا .
- تحديد حجم القروض على اساس ما ساهمت به الصناعات الصغيره فى رأسمال المؤسسة التمويليه وتطورا ارباحهم المودعه فى هذه المؤسسة .

ومما لا شك فيه ان تحقيق ذلك سوف يساعد على نمو الحركه التعاونيه بين الصناعات الصغيره ويوجد ويدعم الترابط بين هذه الصناعات وشركات القطاع العام الصناعيه .

جـ — المؤسسة الماليه لضمان الصناعات الصغيره

ان الصناعات الصغيره التى ليس بمقدورها الاستفاده من المؤسسة التمويلية الحكوميـة المتخصصه ولا ترغب فى الانضمام للمؤسسة التمويليه المشتركه يمكنها الاقتراض من البنـــوك التجاريه غير ان هذه البنوك تطلب ضمانات لا تستطيع الصناعات الصغيره الوفاء بهـــا . لذا ، فان الامر يتطلب انشاء مؤسسة مالية حكوميه لضمان الصناعات الصغيره قبل البنوك التجاريه ، القيام باجراءات التقاضى ضد هذه الصناعات فى حالة عدم تسديد القروض ، ثم تسديد التزامات الصناعات الصغيره قبل البنوك التجاريه حتى تتم اجراءات التقاضـــى . وعلى ان تتم عملية الضمان كما يلى :

- تقدم الصناعات الصغيره طلبات الاقتراض الى هيئه تنمية الصناعات الصغيره ، التى تقوم بدراسة الجدوى للتأكد من جدية الصناعه الصغيرة ، الحاجة الى منتجاتهـا وعدم توافر الضمانات لديها .
- بعد موافقة هيئة تنمية الصناعات الصغيره على الطلب . يرسل الى مؤسسة ضمـان الصناعات الصغيرة التى تصدر خطاب الضمان للصناعه الصغيره .
- فى حالة عدم مقدرة الصناعه الصغيره على السداد تتولى المؤسسة الماليه لضمان الصناعات الصغيره اجراء الحجز والتقاضى ، ثم سداد الالتزامات المستحقـــة للبنوك التجاريه

ونظرا لأن اجراءات التقاضى ضد الصناعات الصغيره قد تستغرق وقتا مما يتطلب من هذه المؤسسة القيام لسداد الالتزامات ، فان على الدولة أن تودع قدرا من المال لدى تلك الهيئه لبدئ نشاطها .

ولما كان من الضرورى لهذه المؤسسة أن تصل الى مرحلة الاعتماد الذاتى فى ضمان الصناعات الصغيره فانه يكون لها الحق فى تحصيل نسبة معينه من قيمة القروض التى تضمنها على أن تحصل من الصناعات الصغيرة عقب دخولها مرحلة الانتاج الفعلى وبشرط أن تتفق وظروفها الانتاجيه .